أوراق إستراتيجية

Carnegie Papers
February, 2006
Middle East Series

By Julia Choucair
January 2006

لبنان: رسم طريق جديد نحو الديموقراطية

مقدّمة:

إنّ لبنان هو، وبشكل مثير للجدل، اكثر البلدان العربيّة ديمقراطيّة، فلديه سلطة برلمانيّة منذ إستقلاله في العام 1943، كما أنّ لديه إنتخابات منتظمة وعدداً من الأحزاب السياسيّة وإعلام إخباري حي وحر نسبياً، كما أنّ لبنان يملك إحدى أكثر الأنظمة تعقيداً في الشرق الأوسط والمؤسسة على فذلكة أنّه يجب المحافظة على التوازن الدقيق في كل أوجه الحياة السياسيّة بين المجتمعات الدينيّة السبعة عشر المُعترف بها. وبينما وفّر هذا النظام الطائفي على لبنان الحكم السلطوي الذي مارسته عدد من الأنظمة العربيّة في القرن العشرين، إلاّ أنّه وبالمقابل منعه من التحوّل الى دولة ديمقراطيّة حقيقيّة. ولم يزيل النظام الطائفي النزاع الحزبي وهو السبب الذي وُضعَ لأجله.

وعلى خلاف أغلب الأنظمة العربيّة التي تتسم بحكومات وطنيّة قويّة، يفتقر لبنان الى سلطة مركزيّة. إنّ الحالة التي بموجبها تتوزّع السلطة بين مختلف الطوائف تنتهي لمجموعة دوبلات صغيرة في الواقع، تكون مسؤولة عن كل حاجات الناخبين خاصتها. وليس لدى المواطنين الخيار بالتمثيل خارج حدود طائفتهم؛ وبذلك فليس هناك علاقة مؤسساتيّة بين الدولة والمواطن، فعندما يوافق زعماء الجماعات الكبرى على مسائل معيّنة، فإنّهم ينجزونها حتّى في غياب المؤسسات الحكوميّة الفاعلة. إلاّ أنّهم عندما يختلفون يُصاب كلّه بالشلل.

إنّ الإفتقار الى سلطة مركزيّة مع إمكانات صنع القرار المؤسساتي يعرض تحديات بارزة للتقدم نحو ديمقراطيّة أكثر كمالاً. وقد تفاقمت مشكلة السلطة الضعيفة دوماً في العام 2005 بإنسحاب الجيش السوري.

إنّ المنظر الطبيعي السياسي للبنان، والمُقسّم بشكل بالغ يخلق أيضاً مشاكل خطيرة للمحافظة على السلام. إنّ عدم الإستقرار السياسي جعل لبنان يقع في الفخ منذ أيام الإستقلال، حيث كانت تظهر على السطح فصول العنف. أمّا أكثرها بروزاً فقد كانت الحرب الأهليّة الممتدّة من العام 1975-1990. وقد يوصف النظام الطائفي ربما بالعلّة المزمنة التي تنفجر دورياً بشكل ازمات، الى حد أن أدنى مستويات الإستياء الداخلي أو الضغط الخارجي يمكن أن يفسد التوازن الطائفي ويسبب إنحلال الحكومة.

وقد جلب إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 شباط 2005، وما تبعه من إنسحاب سوري، الضعف الحقيقي للنظام اللبناني الى السطح. ومع إنتهاء الوصاية السوريّة على حياة لبنان السياسيّة، فإنّ عليه أن يعثر على توازن سياسي جديد بين أفرقائه المنقسمين، كما أنّ عليه الإمساك بالوضع الأمني المتقلقل وتنقية علاقاته مع سوريا ومع المجتمع الدولي وإطلاق الإصلاحات الإقتصاديّة العاجلة. وتتطلّب هذه التحديات، أكثر من أي وقت مضى، رؤية متماسكة وموحّدة للتطوّر الإقتصادي والسياسي. وحتّى الآن، يبدو أنّ موت الحريري عمّق الفراغ في السلطة. إنّ موقع الحريري الفريد في

السياسة اللبنانيّة والإقليميّة جعلته الأكثر قدرة على مدّ الجسور بين الخصوم السياسيين المنقسمين. لقد تمتّع بدعم واسع من السنّة ومن طوائف أخرى في لبنان، وكان لديه روابط إقليميّة ودوليّة قويّة.

وبينما يواجه لبنان تحدياته السياسيّة، الإقتصاديّة والأمنيّة المختلفة، فإنّ قدره مرتبط بشكل معقّد بالقوى الخارجيّة المحرّكة. ويملك لبنان، وبشكل مثير، موقعاً مختلفاً فيما يخص العلاقات الخارجيّة عمّا كان عليه قبل وقت قصير. أوّلاً، لقد وجد نفسه عالقاً في وسط الحسم بين سوريا والمجتمع الدولي، فمؤخراً كان الإجماع الدولي على أولى الأولويات بالنسبة للهواجس التي تلقي بظلها على لبنان، تدور حول السيادة اللبنانيّة والإصلاح السياسي وكان يُنظر الى الوجود السوري في لبنان كعامل إستقرار وكان ذلك محتملاً دولياً. وعندما فسدت العلاقات السوريّة مع الولايات المتّحدة على خلفيّة المتمرّدين الذين يعبرون الى العراق من خلال الحدود السوريّة، وعلى خلفيّة الموقف السياسي من الصراع العربي- الإسرائيلي، تمّ عزل النظام السوري، بشكل متزايد، إقليمياً ودولياً، وفي هذا السياق أصبحت السيطرة السوريّة على لبنان أمراً لا يُطاق بالنسبة للمجتمع الدولي.

ثانياً، لقد إكتسب لبنان أهميّة رمزيّة في محاولات كل من الولايات المتّحدة وأوروبا لنشر الديمقراطيّة في الشرق الأوسط. وبالنسبة لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش، فإنّ ثورة اللبنانيين ضد التدخل السوري هو دليل على أنّ الحرب على العراق عملت على نشر أجندة الحريّة في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وأكثر من ذلك، يقدّم لبنان نموذجاً عن التعايش بين اللمسلمين والمسيحيين، وبين السنّة والشيعة، وهذا النموذج لديه مشاكل إلاّ أنّه لا يمكن إبداله بسهولة. أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي (EU)، فإنّ العلاقة الناجحة مع لبنان يمكن أن تساعد أوروبا في تفاعلها مع البلدان العربيّة الأخرى، وبشكل خاص في سياق الشراكة الأوروبيّة- الشرق أوسطيّة المنقّحة، والتي تعرض تأكيداً على الإصلاح السياسي في المنطقة أكبر من ذاك الذي أُطلق أولاً في العام 1995.

وحتّى الآن، وبالرغم من أهميّة ملازمة الولايات المتّحدة وأوروبا للنجاح في لبنان، فإنّ الإثنين يفتقران الى هيكلية عمل مفاهيميّة، وكذلك الى أيّة إستراتيجيّة حقيقيّة لتشجيع الإصلاح السياسي، وبدلاً من ذلك، فهما لا يزالان يكافحان بإخفاء رغبتهما بإستقرار لبنان وذلك برؤيتهما للديمقراطيّة الحقيقيّة والتي قد تتطلّب إلغاء النظام الطائفي.

إنّ هذا الغياب لإستراتيجيّة الإصلاح المتماسك، هو مشكلة بالغة الأهميّة، لأنّ الإصلاح السياسي المحتمل في لبنان يعتمد الى حد بالغ على ما يقوم به المجتمع الدولي. إنّ الضغوط الدوليّة والمحليّة على لبنان عقب إغتيال الحريري تقدّم الفرصة للتغيير، ولكن أي نوع من الإصلاح يجب أن يأخذ مكانه في لبنان للمحافظة على الزخم لحل الأزمة السياسيّة والإقتصاديّة؟ فمع ما تقدّم من الإنقسامات العميقة في تاريخ النظام السياسي اللبناني- والتي ستطول أكثر- والتدخّل السوري، من أين سينطلق لبنان، وماذا بإمكان الولايات المتّحدة وأوروبا أن يفعلا لمساعدته؟

النظام السياسي اللبناني

تأسيس النظام اللبناني.

يُعرّف النظام السياسي اللبناني بالطائفيّة أولاً، وهو مكلّف بالحفاظ على توازن دقيق بين المجتمعات الطائفيّة في الحكومة، البرلمان، والإدارة المدنيّة. وقد وُجدت أشكال مختلفة من الحكم الطائفي منذ العام 1843، إلاّ أنّ النظام طُوّرَ بالكامل بعد حصول لبنان على إستقلاله من فرنسا في العام 1943. وإنّ الميثاق الوطني- وهو إتفاق شفهي بين أوّل رئيس جمهوريّة للبنان وأوّل رئيس وزراء له في العام 1943- كان محاولة براغماتيّة لتخفيف التوترات بين الطوائف الدينيّة اللبنانيّة، بأمل أن يبني ذلك وعياً نحو الهويّة الوطنيّة اللبنانيّة التي بإمكانها أن تشبع رغبة المسلمين والمسيحيين. وتعهّد الميثاق على أن يمتنع المسيحيون عن طلب الحماية الأوروبيّة. بينما وافق المسلمون على أن يضعوا جانباً الطموحات المؤيّدة للعرب والقبول بالحدود الجغرافيّة للبنان وترافق الميثاق الوطني مع إتفاق غير رسمي ينص على أنّ الرئيس يجب أن يكون مارونياً دائماً، ورئيس الوزراء سنياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً، وعلى أن يتم تمثيل المسلمين والمسيحيين في البرلمان وفي الخدمة المدنيّة حسب نسبة هي 6:5 (على قاعدة إحصاء عام 1932).

وقد عمل هذا النظام بشكل جيّد ومقبول لثلاثة عقود، إلاّ أنّ تبدّل الميول الديمغرافيّة، والتي إجتمعت مع تدخّل ممثلين فاعلين من الخارج، أدّت كلها الى إندلاع الحرب الأهليّة في العام 1975. لقد جلب الصراع العربي- الإسرائيلي الصراعات المتأصلة في النظام اللبناني ودفعها الى الأمام وذلك بشكل مجموعات لقوى فلسطينيّة منشقّة عن الطيف المحلي.

إنّ إتفاق الطائف، وهو الإتفاق الذي توسّط له عدد من الدول العربيّة (خصوصاً العربيّة السعوديّة)، أنهى الحرب الأهليّة اللبنانيّة ونظّم فقرات الميثاق الوطني ونسّقها، وبذلك تمّ تخليد مبدأ التوزيع الطائفي للسلطة. وعلى كل، ولأجل ترسيخ توزيع للسلطة يكون أكثر توازناً، فقد غلّف إتفاق الطائف نقل بعض سلطات الرئيس الماروني الى رئيس الوزراء السني والى الناطق الشيعي للبرلمان، كما أنّه أعطى تمثيلاً برلمانياً متساوياً للمسلمين والمسيحيين، مقسّماً على شكل حصص بين الطوائف المختلفة للمجموعتين.

إنّ المجلس التشريعي لديه 128 مقعداً مع 64 ممثّل مسيحي و64 ممثّل مسلم، كما أعاد إتفاق الطائف التأكيد على أنّ كل المراكز في دوائر الدولة يجب أن تُوزع طائفياً. وبينما يبدو نظرياً، نظام التمثيل الطائفي جذاباً، في بلد متنوّع دينياً كلبنان، فإنّ الحقيقة أثبتت أنّه نظام غير ثابت ويحتمل النقاش والجدل. إنّ النظام الطائفي اللبناني يحوي معضلات جوهريّة هي حتميّة في كل الأنظمة الطائفيّة. إنّ التوزيع (الحصص) الصارم للفرق الدينيّة المنقسمة بهدف المشاركة بالسلطة يبلور الإنقسامات ويهيء لإصطفافات المعركة. إنّ هذه الأمور تُعتبر خطرة، خاصة في مجتمع كلبنان، حيث أنّ لدى المجموعات المشاركة في السلطة، نسب مواليد ونسب هجرة مختلفة بشكل بارز وهام. ولا يزال توزيع السلطة حسب إحصاء عام 1932، والذي لم يعد يعكس التركيبة الدينيّة للسكان، وبذلك فقد أصبح النظام، مع الوقت، غير عادل وراثياً.

إنّ النظام اللبناني يعوّق أيضاً خلق دولة حديثة مع سلطة مركزيّة لديها القدرة على صنع القرار وتنفيذه. وقد خلق إتفاق الطائف نظاماً يحكم بواسطته كلاً من الرئيس، رئيس الوزراء، والناطق بإسم البرلمان بسلطة متساوية تقريباً، على الرغم من مؤهّلاتهم المختلفة. إنّ العلاقة بين أعضاء " الترويكا " تلقي بظلالها على دور أيّة مؤسسة، وبما أنّه ليس هناك من سلطة مركزيّة لتقوم بالتحكيم، فإنّ الممثلين السياسيين يرون أنّ أيّة مساومة هي بمثابة تهديد لوجودهم نفسه.

لقد تمّ إفساد كل تعديل وزاري لمدراء الفئة الأولى منذ العام 1990 بسبب الصراع بين أعضاء الترويكا على خلفيّة الحصص الطائفيّة الخاصة. إنّ نجاح أو فشل مناورات كل زعيم لتشريع أو تنفيذ سياسة ما تُقاس بمصطلحات " الربح " أو " الخسارة " لمجتمعه الخاص.

إنّ الحقيقة هي أنّ كل مركز بيروقراطي (في دوائر الدولة) منفرد هو مركز محصحص وموزّع على أساس طائفي مما يعقّد أكثر المنظر الطبيعي السياسي الذي هو معقّد للغاية أصلاً، حيث تقوم الطوائف المختلفة بالتنافس بإستمرار على السلطة من دون حكم يفرض القانون. إنّ الخلافات بين أعضاء الترويكا ليست مترسّخة في مجلس الوزراء أو البرلمان وإنّما خارج هذه المؤسسات وغالباً ما تلعب قوّة خارجيّة دور الحكم. إنّ النظام الموجود يفاقم أيضاً من أزمات السلطة بواسطة جعل الأمر صعباً على حزب أو مجموعة سياسيّة الفوز بأغلبيّة مقاعد البرلمان.

إنّ البطاقات الإنتخابيّة غالباً ما تكون قد تشكّلت على أساس دائرة إنتخابيّة مضروبة بدائرة إنتخابيّة أخرى عن طريق التفاوض بين زعماء الطوائف المحليّة. وإنّ هذا الأمر يفكك التحالفات التي توجد فقط بسبب الإنتخابات الأخيرة بشكل عام، ونادراً ما تتشكّل سدود متماسكة في البرلمان.

وبذلك، وبينما يتواجد الشكل الخارجي للدولة العصريّة، فليس هناك من مؤسسات حديثة. وبإختصار، إنّ لبنان لديه حكومة أوليغاركيّة (حكومة القلّة) طائفيّة، والنتيجة شلل سياسي وإداري دائم؛ لا تستطيع المؤسسات الموجودة تقديم الإصلاحات الضروريّة بسبب الخوف من أنّ هذه التغييرات قد تبدّل الوضع وتغيّر توازن المصالح بين المجتمعات. إنّ هذا الأمر يجعل من المستحيل تقريباً إبتكار أجندة وطنيّة للإصلاح السياسي والإقتصادي.

التدخل السوري

إنّ تشظّي النظام اللبناني يشجّع النفوذ اللامتناغم للاعبين خارجيين، ولأنّ من المستحيل، في الواقع، إحداث سلطة تكون كافية لتحكم من داخل هذا النظام المنقسم بشكل خطير، تصبح القوى الأجنبيّة ضروريّة لتزويد الحكومات بدرجة ما من القوّة. ويجب أن يُفهم دور سوريا في لبنان، ليس فقط من ناحية الوقوف ضد الطموحات السوريّة، وإنّما أيضاً في ضوء ضعف النظام اللبناني الذي أمّن الثغرة للتدخّل. وبشكل مشابه، فإنّ الإنسحاب السوري لم يُعد السيادة للبنان فقط، وإنّما ترك أيضاً فراغاً في السلطة مما يهدد إستقرار البلد.

لقد دخلت القوات العسكريّة السوريّة الى لبنان كقوّة حفظ سلام في العام 1976، وقد تمّت دعوتها من قِبَل المسيحيين اللبنانيين بشكل أساسي، كما صادقت على ذلك الجامعة العربيّة. وخلال وبعد الحرب الأهليّة، إستخدمت سوريا- كالعديد من القوى الأجنبيّة قبلها- الإنقسامات الطائفيّة اللبنانيّة لصالحها، مبدّلة حلفائها بجماعات مختلفة ما إن يقوموا بمناداتها لاحقاً لأجل المساعدة، وأصبحت سوريا بذلك الوسيط الرئيسي القوي وسيطرت على الرئاسة، القضاء، المخابرات،

والأجهزة الأمنيّة. وقد طمست السيطرة السوريّة على الحياة السياسيّة اللبنانيّة التوترات الطائفيّة، وإكتسحت ضعف النظام اللبناني، كما أنّها قلّصت الحقوق السياسيّة والمدنيّة التي طالما تمتّع بها اللبنانيون.

لقد كان المجتمع اللبناني منقسماً بشكل حاد حول الوجود السوري، ففي التسعينات، كانت المعارضة لسوريا أو للحكومة المتحالفة معها مركّزة بين المسيحيين، وإندمجت بشكل خاص مع تجمّع قرنة شهوان، وهي مجموعة مارونيّة أساساً مدعومة من قِبَل رأس الكنيسة المارونيّة القوي، البطريرك الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير. وعكست المجموعة الإحساس الواسع بالحرمان، في فترة ما بعد الحرب، في المجتمع المسيحي. فبسبب إقصاء إثنين من الزعماء المسيحيين الأكثر بروزاً عن المنافسة السياسيّة- الجنرال ميشال عون- كان في المنفى وسمير جعجع في السجن- شعر أغلب المسيحيين (الموارنة خصوصاً) أنّهم لم يعودوا ممثلين على نحو ملائم.

وقد تصاعدت المعارضة لسوريا بعد أيلول 2004، عندما دفعت الحكومة السوريّة البرلمان اللبناني للقيام بتعديل الدستور وللتمديد للفترة الرئاسيّة للجنرال أميل لحود، والذي كان يُنظر إليه بأنّه دمية سوريّة، والتي كانت فترة رئاسته ستنتهي في تشرين الثاني 2004. كما أنّ رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي كان يلعب دوره حسب قوانين اللعبة السوريّة منذ العام 1992، عاد وإستقال.

وإجتمع الناشطون السياسيون والأحزاب مشكّلين طيفاً سياسياً في أوتيل البريستول في كانون الأوّل 2004 وشباط 2005 ليطالبوا بإنسحاب نهائي للجيش السوري من لبنان. وبالإضافة الى ممثلي تجمّع قرنة شهوان الذين كانوا يحضرون، فقد كان هناك أعضاء آخرين من الحزب التقدّمي الإشتراكي للزعيم الدرزي وليد جنبلاط، التجمّع الديمقراطي، الأحزاب اليساريّة الديمقراطيّة

(وهي خليط من الأحزاب اليساريّة بقيادة أعضاء سابقين للحزب الشيوعي اللبناني)، القوات اللبنانيّة (الحزب الكتائبي المسيحي اليميني) والتيار الوطني الحر للجنرال ميشال عون في المنفى. كما حضر أعضاء في كتلة الحريري البرلمانيّة. أما الغائبان الأبرزان فكانا ممثلي الأحزاب الشيعيّة الكبرى: " حركة أمل بزعامة رئيس المجلس النيابي نبيه بري، والحزب الإسلامي الشيعي، حزب الله ".

وقد فاقم عرض القوّة السوريّة أيضاً من تصاعد الهواجس الأميركيّة والفرنسيّة حول التدخل السوري في لبنان، والتي بلغت ذروتها في أيلول 2004 مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي ينادي بإنسحاب " جميع القوات الأجنبيّة " من لبنان، من دون ذكر سوريا بالإسم.

لقد خلق إغتيال الحريري بإنفجار قنبلة في بيروت في 14 شباط 2005، تحيّزاً سياسياً واضحاً بين المناهضين للقوات السوريّة وبين حلفاء سوريا. وكانت حركة المعارضة، التي ضمنت في ذلك الحين شخصيات بارزة من المسيحيين، الدروز، والسنّة، قد عمدت فوراً الى لوم سوريا، وشكّلت جبهة موحّدة لم يسبق لها مثيل. وحُرك الشعب اللبناني حيث كان مئات الآلاف يهتفون بخروج سوريا وبشعار " حريّة، سيادة، إستقلال "، كما كانوا يهتفون بـ " الحقيقة " التي تقف خلف عمليّة الإغتيال. وفي وسط هذا الجيشان الشعبي وتزايُد الضغط الإقليمي والدولي، قدّمت الحكومة اللبنانيّة إستقالتها، وفي 26 نيسان 2005، سحبت سوريا جيشها من لبنان، وفي حزيران جرت أوّل إنتخابات حرّة من التدخّل السوري وذلك منذ ثلاثة عقود، وشُكّلت حكومة جديدة.

التبدلات السياسيّة بعد الإنسحاب السوري

لقد تمّ تقديم الإنسحاب السوري والإنتخابات البرلمانيّة اللبنانيّة في الخارج، وبشكل خاص في الولايات المتّحدة، كنقطة تحوّل للدمقرطة اللبنانيّة، وفي الواقع، لقد كان التغيير أكثر من محدود، وبقيت المشاكل القديمة للسياسة اللبنانيّة على حالها. وليس من شك أنّ أحداث 2005 كانت مهمّة للغاية، فقد تحرّك السياسيون والمواطنون بعرض غير مسبوق للوحدة ليطالبوا بالسيادة اللبنانيّة وحفظ الحريات السياسيّة التي قلّصها السوريون، وقد أنزلت المظاهرة التي حصلت في 14 آذار 2005 أكثر من مليون شخص الى شوارع بيروت، أي حوالي ثلث سكان البلد. لقد إنهار جدار الخوف الذي كان يمنع اللبنانيين من إنتقاد الوجود السوري وأصبح الناس اليوم أكثر إستعداداً لتحدّي السياسيين. كما أنّ الإعلام الإخباري هو الآن أكثر إنتقاداً بكثير لدور سوريا ولحلفائها في لبنان. أمّا المسائل التي كان النقاش حولها يُقمع، وذلك منذ نهاية الحرب الأهليّة، إبتداءً من مسألة العلاقات الطائفيّة وتوزيع السلطة الى التساؤل عن تسلّح حزب الله والوضع المسلّح للاجئين الفلسطينيين، فقد أصبحت تُناقش بصراحة مرّة أخرى.

كما كان هناك رفض للإفلات من عقوبة الإغتيالات السياسيّة، وهذا تطوّر مهم وبارز في البلد الذي شكّلت عمليات الإغتيال، دون عقوبات، ندوباً في تاريخه. وبإختصار، إنّ عدداً من المحرمات لفترة ما بعد الحرب قد ولّت.

وبعد، لقد إتّسمت الإنتخابات البرلمانيّة في حزيران 2005 بمستوى من المنافسة الحقيقيّة التي لم تكن موجودة في الثلاثين سنة الماضية. فعلى الرغم أنّ المواطنين اللبنانيين تمتعوا دوماً بممارسات ديمقراطيّة ظاهرة، كالمشاركة في الإنتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة، فقد كان لديهم قدرة محدودة بالنسبة لإختيار حكومتهم الخاصة بهم.

وأثّرت سوريا وحلفاءها على الإنتخابات البلديّة والبرلمانيّة من خلال تقسيم المحافظات الى وحدات سياسيّة لمصلحة جماعة معيّنة لضمان إنتخاب السياسيين المؤيّدين لسوريا، ومن خلال التدخل خلال الإنتخابات نفسها، وذلك بوجود الجيش وقوى الأمن التي غالباً ما تكون موجودة داخل مراكز الإقتراع.

على كل، وبالرغم من هذه التبدلات الإيجابيّة، فإنّه لم يكن هناك أي تغيير هيكلي في السياسة اللبنانيّة حتّى الآن. لقد توحّد الوطن المقسّم بتدفّق الناس الذي لم يسبق له مثيل لأجل السيادة وليس الدمقرطة. لقد وضع اللبنانيون شعار " إنتفاضة الإستقلال " لثورتهم وليس " الإنتفاضة للديمقراطيّة ". وبينما خمد شعور المتظاهرين بالنشاط، فقد تبدد، وبسرعة، زخم التغيير بعد الإنسحاب السوري، وعادت إنقسامات السياسة والمجتمع اللبناني لتظهر على السطح. إنّ إنتهاء السيطرة السوريّة على لبنان جعلت الحريات السياسيّة والمدنيّة تتحسّن، لكنّها لم تخلق تحوّلاً نموذجياً في السياسة اللبنانيّة. إنّ تحوّل جوهري كهذا قد يتطلّب من السياسيين أن يتخلّوا عن الإدعاءات بالنسبة لمؤسسة النظام السياسي وعن العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وإنّ هذا الأمر يفرض تحدّي أساس النظام الطائفي في لبنان. ولم تُظهر أياً من الأحداث التي حصلت عليها منذ إغتيال الحريري أنّ الممثلين السياسيين قد بدأوا القيام بذلك.

وقد أكّدت الإنتخابات البرلمانيّة والنقاش الناشئ نتيجة ذلك حول تركيبة مجلس الوزراء، أنّ اللعبة السياسيّة مستمرّة بنفس القوانين الطائفيّة. إنّ التحالف الشعبي المتقاطع الذي ظهر واضحاً في مظاهرات آذار 2005، أثبت أنّه حساس ومتقلّب. لقد كانت المعارضة موحّدة حول طلبات أساسيّة معيّنة: طلب التحجقيق الدولي في إغتيال الحريري، إستقالة رؤساء الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة وإنسحاب الجيش السوري. أمّا عدا ذلك، فإنّ لديهم خلافات إستراتيجيّة عميقة حول كل مسألة مهمّة تواجه لبنان.

أمّا الإنتخابات، فإنّها إن كانت شيئاً، فإنّها كانت إنتصاراً للطائفيّة. وبإدارته ميراث أبيه (السياسي)، أصبح سعد الحريري الزعيم المؤثّر للمجتمع السنّي، وفاز بأكثر من 72 مقعداً برلمانياً من أصل 128، أما الحزبين، حزب الله وحركة أمل، فلا يزالان يتشاركان ولاء المجتمع الشيعي، كما أنّ كل مقاعد الدروز تخص الزعيم الدرزي وليد جنبلاط. وبالنسبة للمقاعد المسيحيّة، فعندما كانت مقسّمة بين التيار الوطني الحر لميشال عون والقوات اللبنانيّة مع أعضاء من تجمّع قرنة شهوان. وعلى الرغم من أنّ عون قام بالمنافسة في الإنتخابات على أساس برنامج سياسي إصلاحي ولا طائفي، فإنّه يظهر كزعيم للمجتمع المسيحي الماروني بعد عودته من المنفى وهو يسيطر الآن على أغلبيّة الكتلة المسيحيّة القويّة. إنّ دوره كزعيم طائفي مع طموحات رئاسيّة زعزع إمكانيّة أن يكون حزبه تياراً معارضاً قوياً لمناقشة المسائل الإصلاحيّة.

وكنتيجة لإنتخابات 2005، فإنّ أزمة السلطة اللبنانيّة هي معلنة الآن أكثر من أي وقت مضى، وتواجه الحكومة تحديات محليّة ودوليّة كبرى. ولا يبدو أنّ هناك أيّة شخصيّة سياسيّة بارزة وقويّة بشكل كاف لتقود البلد.

الأولويات الواقعيّة للإصلاح

إنّ على أيّة إستراتيجيّة للإصلاح السياسي أن تأخذ في حسابها أمرين لا مفر منهما لمحاربة الوقائع. أوّلاً، إنّ الإصلاحات السياسيّة التي تتجاهل العيوب الأساسيّة في النظام الطائفي سوف تفشل، لأنّ هذه العيوب هي النقطة الحيويّة الأساسيّة للمسألة. ثانياً، ليس هناك توقعات على المدى القصير لأن يكون لبنان علماني ولا طائفي، وبذلك يكون البلد قد علق في دائرة مفرغة. وعند هذه النقطة، فإنّ أيّة خطوة نحو كسر هذه الدائرة قد تكون بالغة الأهميّة.

إنّ النظام اللبناني الطائفي المترسّخ بعمق في السياسة والمجتمع لن يتغيّر في لبلة واحدة. فالسياسيون لا يتساءلون عن قوانين اللعبة الطائفيّة، فهم يعتقدون أنّ إتفاق الطائف لا يزال هو افطار الأفضل كمرجعيّة للحوار والنقاش. إنّ الإتفاق يقترح معايير غامضة للبدء بغنكار النظام، كما أنّه يفتقر الى خطّة متماسكة. فهو ينادي البرلمان للقيام بتشكيل مجلس وطني- يترأسها الرئيس وتكون مؤلّفة من رئيس الوزراء، رئيس المجلس النيابي وشخصيات سياسيّة بارزة ومفكّرين- لعرض وسائل لإلغاء التمثيل الطائفي، كما أنّه يقترح أيضاً أن يتم إستبدال الكوتا (الحصص) الطائفيّة بالجدارة والأهليّة كأساس لملئ المراكز العامّة (إقصاء قائمة الأسماء ذات المستوى العالي). إلاّ أنّه لم يتم إتخاذ أي خطوة بذلك الخصوص وفي سيناريو مثالي، فإن لبنان قد يقوم بمعالجة المشطلة الطائفيّة بواسطة خلق مؤسسات والقيام بعمليات من شأنها أن تسمح للمصالح المتعددة أن تتجاوز المصالح الطائفيّة، وقد يتضمّن ذلم معايير معيّنة، كتطوير برنامج أهلي وطني للبدء بإستبدال العلاقات الطائفيّة بوعي وطني جديد وبتأسيس مؤسسات تعليميّة متكاملة وموحّدة وبتغيير المنهاج التعليمي

ليشمل التأريخ الكامل للحرب الأهليّة. وعلى كل، ليس هناك من إستعداد سياسي لمباشرة العمل على هذه العملية، وليست هذه العروض جزءاً من نقاش سياسي وطني وجدّي، حتّى أنّ أكثر الناشطين اللبراليين والعلمانيين متحققون من أنّ الدفاع عن لبنان في هذا الوقت هو أمر غير واقعي.

وعلى المدى القصير، تحتاج جهود الإصلاح الى التركيز ليس فقط على التخلّص من السلطة الطائفيّة المشاركة فحسب، وإنّما التركيز على جعل التمثيل الطائفي أكثر عدلاً في اللعبة السياسيّة لتجمّع أكثر عدداً من النقاط. ويجب أن تُعَزز سلطة الحكومة على المستويين المركزي والبلدي، ويجب تحويل نظام المحسوبيّة الذي يشكّل جزءاً من أساس النظام الطائفي ليصبح التوظيف على أساس الجدارة.

وفي مسألة البحث عن مجالات يكون التقدّم في هذه الجهات ممكناً، تبرز ثلاثة أمور: الإصلاح الأمني، الإصلاح الإنتخابي، الإصلاح الإقتصادي. وإنّ الإصلاح في هذه المجالات قد يتطلّب التصدي للمشكلتين الرئيسيتين في السياسة اللبنانيّة- الإفتقار للسلطة المركزيّة، والنظام الطائفي. إنّ المجالات الثلاث هي جزء رئيسي كبير من النقاش السياسي ويجب إعطاؤها الأولويّة.

إنّ الإصلاح الأمني، الإنتخابي والإقتصادي، ليس مستحيلاً وإنّما قد يكون صعباً. فأوّلاً، يجب على المسؤولين أن يتحمّلوا مسؤولياتهم فيما يخص الوضع الأمني المتقلقل، كما ظهر بعمليات الإغتيال السياسيّة. ثانياً، إنّ ذلك سوف يحدث بخطوات بطيئة، إذا ما حدث أصلاً. فمع ما تقدّم ذكره من طبيعة تحالف الحكومة اللبنانيّة، فإنّ على المجموعات المختلفة في الحكومة أن تشترك سويّة للقيام بعمل متوازن. ثالثاً، إنّ ايّة تغييرات سوف تتأثر بشكل كبير بالقوى المحرّكة إقليمياً ودولياً.

<u>- الإصلاح الأمني</u>

إنّ الوضع غير المستقر في لبنان نتيجة إغتيال الحريري أعاد الى الواجهة الحاجة الى إصلاح النظام الأمني كلّه. إنّ موجة إغتيالات 2005 والسيارات المفخخة التي إستهدفت سياسيين وصحافيين والتورّط المشبوه لرؤوس الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة، كل ذلك أضاء على الفوضى الموجودة في هذه الأجهزة، كما أنّ الإنسحاب السوري والضغط الدولي أعاد فتح السؤال حول سلاح حزب الله وعدم إحتكار الدولة اللبنانيّة للأمن. وبالنتيجة، فإنّ افصلاح الأمني هو في صلب النقاش في لبنان.

وبغياب الإشراف المركزي، فإنّ النظام الأمني اللبناني متّسم بـ : الأجهزة الأمنيّة المختلفة مُسيّسة ومقسّمة الى عناصر متباينة لا تستجيب لسلطة مدنيّة مشتركة أعلى، وبذلك فإنّ الإصلاح النظامي للقطاع هو أمر مطلوب ويشمل ذلك إصلاح الأجهزة الأمنيّة الرئيسيّة، وكذلك فإنّ المطلوب مقاربة جديدة لميليشيا حزب الله وعلاقته بالجيش اللبناني.

إنّ رؤساء الأجهزة الأمنيّة معيّنون على أساس طائفي: رئيس مكتب المخابرات ماروني، مدير الأمن العام شيعي، مدير الأمن الداخلي سنّي ومدير أمن الدولة كاثوليكي. ويتم تعيين رئيس جهاز المخابرات من قِبَل وزير الدفاع؛ كما يسمي وزير الداخليّة ثلاثة مدراء أمنيين. وعلى كل، فإنّ وزارتي الدفاع والداخليّة لا تمارسان أيّة سلطة مؤسساتيّة على الأشخاص الذين قاموا يتعيينهم، فبدلاً من ذلك، فإنّ التفاعل بين الوزراء ومدراء الأمن يعتمد على علاقاتهم الشخصيّة الموجودة سابقاً.

ويُفترض، بالقانون، أن تقوم الأجهزة المختلفة بالتنسيق مع بعضها البعض تحت مظلّة مجلس الأمن المركزي والذي يترأسه وزير الداخليّة. إلاّ أنّه، وبالممارسة، فإنّ المجلس موجود شكلياً فحسب وهو لا يعالج إلاّ مسائل تافهة فقط. ويرسل رؤساء الأجهزة الأمنيّة التقارير حول أيّة معلومة جوهريّة الى الذين عيّنوهم، إذ ليس هناك من علاقة مؤسساتيّة بين الأجهزة المختلفة أو، وبشكل واضح، مسؤوليات مرسومة محددة.

وبالنتيجة، فعندما يكون هناك حوادث أمنيّة كإغتيال الحريري، فليس هناك من يخاطب هواجس المواطنين أو يتحمّل المسؤوليّة أو يقوم بالتحقيق. وحتّى العام 2005، كانت أجهزة المخابرات السوريّة تمارس سيطرة مباشرة على الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة، كما كانت تقوم بالتأكّد من أنّ لا تنسيق يتم بين هذه الأجهزة. وبينما لا يزال هناك شكوك حول وجود عناصر مخابرات سوريّة سريّة في لبنان، فإنّهم لم يعودوا يملكون نفس درجة سيطرتهم السابقة.

إنّ دمج الأجهزة الأمنيّة قد يجعل من الحكومة جسماً كاملاً، بدلاً من أن تكون مجموعات طائفيّة مختلفة، مسؤولاً عن الأمن. إنّ هذا الأمر قد يعزز سلطة الحكومة ويجرّد النزاعات الحزبيّة من الأداة التي يستعملها أصحاب هذه النزاعات لتعزيز سلطتهم.

إنّ الدمج لن يلغي الطائفيّة طبعاً، إلاّ أنّه سيبدأ بتقويضه. كما أنّ هذا الدمج قد يعزز أيضاً عمل النظام الديمقراطي في لبنان، حيث أنّ جهازاً أمنياً واحداً سيجعله خاضعاً للمحاسبة بشكل أسهل بكثير أمام أقسام الحكومة الثلاثة: التنفيذيّة، التشريعيّة والقضائيّة.

إنّ الميزانيات والتعيينات والصرف قد تكون بحاجة للموافقة عليها إن لم يكن من قِبَل البرلمان ككل وعلى الأقل من قِبَل لجنة يتم تعيينها لهذه المسائل. وقد يكون القضاء قادراً على التحقيق بجرائم هي من إختصاص الأجهزة الأمنيّة وأن تحاكم المتورّطين فيها. إلاّ أنّ هكذا إشراف يُعتبر مستحيلاً ما دام الأمن لا يزال في أيدي أجهزة مختلفة مرتبطة بمجموعات طائفيّة.

من الواضح أنّ إصلاح الأجهزة الأمنيّة لن يكون سهلاً، إلاّ أنّ الإنسحاب السوري وإعتقال رؤساء الأجهزة الأمنيّة بزعم التورّط بإغتيال الحريري فتح نافذة أمام هذا الخيار. وبالنسبة لجهود البدء بدمج الأجهزة الأمنيّة، أعلن مجلس الوزراء في تشرين الأوّل 2005، أنّ إدارة جهاز أمن الدولة- وهي مؤسسة وضعت موضع الإستعمال لأسباب سياسيّة في العام 1989- سوف يتم حلّها أخيراً، ومن أنّ سوف يتم تأسيس مركز العمليات الرئيسي لتقوم بتنسيق النشاطات ولتتشارك المعلومات الإستخباراتيّة فيما بين الأجهزة الأمنيّة، كما أعلن مجلس الوزراء أيضاً أن لجنة القضاة والضباط العسكريون سيشرفون على الإصلاح الأمني.

أما مجال الهاجس الثاني في الإصلاح الأمني، فهو ميليشيا حزب الله. إنّ حل هذه المشكلة سوف يأخذ وقتاً طويلاً وأكثر مما سيأخذه إعادة تنظيم الأجهزة الأمنيّة. إنّ وجود ميليشيا مسلّحة ومستقلّة عن الحكومة يمكن أن يكون مدعاة للقلق وهو بالتأكيد عقبة أمام الإصلاح الديمقراطي في لبنان. إنّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي ينادي بنزع سلاح كل الميليشيات في لبنان، كان يستهدف حزب الله بشكل واضح. إلاّ أن إتفاق الطائف كان قد إستثنى حزب الله من حل ميليشياته بسبب وضعه كحركة مقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وقد دعم العديد في لبنان هذا الإستثناء، وما يعقّد حل المشكلة أكثر هو أنّ ميليشيا حزب الله تملك دوراً سياسياً. ويجادل محللون لبنانيون ذوي رؤىً مختلفة من أنّ سلاح حزب الله يُعتبر مساوياً جداً من نواحٍ أخرى للنظام السياسي اللامتوازن: ليس لدى الشيعة تمثيل سياسي متناسب مع أعدادهم، إلاّ أن لديهم ميليشيا.

إنّ التشعبات السياسيّة لحل ميليشيا حزب الله تُعتبر ضخمة: فإمّا يجب أن يتم تقديم شيء ما للشيعة بالمقابل، وبالتحديد، في الإصلاح الإنتخابي الذي سيضمن لهم الفرصة بتمثيل أكبر، وإمّا أنّهم قد يحتفظون بالسلاح للقيام بأعمال عنف للتعويض على ما يعتبرون أنّه حرمان أكبر من حقوقهم الشرعيّة. وقد يستلزم هذا الأمر إطلاق نقاش حول فقرات إلغاء الطائفيّة في إتفاق الطائف، وهو شيء السياسيون اللبنانيون غير مستعدين له.

بالإضافة الى البعد اللبناني الداخلي، فإنّ النقاش حول مستقبل حزب الله له عنصر أساسي إقليمي هام. فلحزب الله هويات وأدور متعددة. إنّه حركة سياسيّة شيعيّة تؤمّن التمثيل الشيعي في ميدان التنافس السياسي المحلي، وهو أيضاً حركة إقليميّة متحالفة مع سوريا وإيران لردع الطموحات الإسرائيليّة في المنطقة. وقد أعلن أمين عام حزب الله مراراً، أنّ الحزب سوف يحتفظ بسلاحه

" ما دامت إسرائيل تشكّل تهديداً للبنان " حتّى ولو إستمرّ الوضع " مليون سنة ". وهكذا، فإنّ النقاش حول وضع حزب الله ليس نقاشاً صافياً حول السياسة اللبنانيّة، وإنّما يحتل مكاناً على خلفيّة الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي سياق التوتر الكبير في العلاقات السوريّة- الأميركيّة و الإيرانيّة- الأميركيّة.

وخارج موضوع إتحاد الإيمان الإيديولوجي الراسخ مع البراغماتيّة، فقد قاوم حزب الله طويلاً خيار نزع سلاحه، ليصبح مجرّد حركة سياسيّة لبنانيّة بواسطة تسوية وضعه في المشهد اللبناني، لأنّ الحركة تعتقد أنّ ذلك قد يُضعف موقفه الدولي،ويجعله يخسر حلفاءه السوريين والإيرانيين وليصبح عرضة للضغط الأميركي والإسرائيلي. وبرغم تعقيد الوضع، فإنّ هناك بعض الإشارات الى أنّ الحل ممكن. إذ يدرك حزب الله أنّ العامل الرئيسي المقرر لمستقبله سيكون الرأي العام اللبناني، فمنذ الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000، وبشكل خاص منذ الإنسحاب السوري في العام 2005، وجدت المنظّمة صعوبة متزايدة بالتزوّد بالعتاد وتقديمه لجماهيرها. ويشمل ذلك الشيعة ومجموعات أخرى في لبنان، سوريا وإيران. وعندما أدرك حزب الله حجم وثقل التظاهرة في 8 آذار 2005، قام بإختيار شعارات ورموز لنشر صورة وطنيّة عنه وذلك بواسطة التلويح بالأعلام اللبنانيّة بشكل حصري، وليس بأعلام حزب الله. لقد كان يقدّم نفسه كحركة وطنيّة وقام بتحيّة وداعيّة لسوريا. وقبل الإنتخابات، شكّل حزب الله حلفاءه وذلك مع أقوى الكتل السياسيّة اللبنانيّة- حركة أمل لنبيه بري، حركة المستقبل لسعد الحريري والحزب التقدمي الإشتراكي لوليد جنبلاط- كأسلوب لإتقاء التهديدات الخارجيّة. وبعد الإنتخابات، إنضمّ عضو من حزب الله الى الحكومة للمرّة الأولى. وبكلمات أخرى، هناك وعي متنامي

من قِبَل الحزب الى أنّ مستقبله إنّما هو كحزب شيعي لبناني، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه مستعد، وببساطة، لأن يحل ميليشياته من دون أن يتوقّع شيئاً بالمقابل. إنّ نزع سلاح حزب الله هو هدف يتم التوصّل إليه بالمدى الطويل عن طريق المفاوضات وليس بأمر حكومي مفاجئ.

- الإصلاح الإنتخابي

وكالإصلاح الأمني، ليس من الضرورة أن يلغي الإصلاح الإنتخابي السمة الطائفيّة للنظام السياسي اللبناني، إلاّ أنّه قد يجعله أكثر عدلاً. هناك عيوب كبرى في التشريعات الإنتخابيّة، كما أنّ هناك هواجس جديّة حول الإجراءات التي لا يمكن تمريرها من خلال التشريع.

هناك خللان في التشريع نفسه: نظام القائمة الإنتخابيّة، وطريقة إبتداع المحافظات التشريعيّة. إنّ نظام القائمة لا يعكس الواقع الديمغرافي اللبناني، وبذلك فهو يفاقم المشكلة الطائفيّة. ويتطلّب الدستور أن تكون المقاعد البرلمانيّة الـ 128 مقسّمة بالتساوي بين المرشّحين المسيحيين والمسلمين. إنّ المقاعد الممنوحة لكل مجتمع مقسّمة هي أيضاً بين مختلف المذاهب على قاعدة حصصهم المفترضة بالنسبة لأعدادهم السكانيّة. إنّ التوزيع للمذهب الواحد تمّ تقديمها في الجدول رقم (1)، إلاّ أنّ كل محافظة تملك حصّتها من المقاعد، ويجب أن تتبع القائمة الإنتخابيّة التوزيع المذهبي لتلك المحافظة. مثلاً في بيروت، المحافظة الأولى، فإنّ كل قائمة إنتخابيّة لديها مرشّحَين سنّيَين، واحد ماروني، واحد كاثوليكي، واحد أرثوذوكسي، وواحد بروستانت. وهكذا، فإنّ كل ناخب يصوّت لهؤلاء جميعاً، وهكذا. إنّ التوزيع مختلف في كل دائرة من دوائر محافظة بيروت (أنظر الى الجدول رقم 1).

إنّ هذا النظام ليس فقط أنّه معقّد بشكل غير عادي، وإنّما أيضاً الحصص الطائفيّة في كل محافظة هي على قاعدة إحصاء عام 1932- آخر إحصاء حصل في لبنان.

جدول رقم (1): تقسيم البرلمان اللبناني طائفياً.

الطائفة	المقاعد
المسيحيون	
الموارنة	34
الأورثوذكس	14
الكاثوليك	8
الأرمن الأورثوذكس	5
الأرمن الكاثوليك	1
البرتستانت	1
أقليات مسيحيّة أخرى	1
المجموع	64
المسلمون	
السنّة	**27**
الشيعة	**27**
الدروز	**8**
العلويون	**2**
المجموع	64

جدول رقم (2): الدوائر الإنتخابيّة لبيروت

الدوائر الإنتخابيّة لبيروت	المقاعد	التوزيع

دائرة بيروت الأولى	**6**	2 سنّة 1 ماروني 1 كاثوليك 1 أرثوذوكس 1 بروتستانت
دائرة بيروت الثانية	**6**	2 سنّة 1 شيعي 1 أرثوذكس 1 أرمن أورثوذكس 1 من الأقليات
دائرة بيروت الثالثة	**7**	2 سنّة 1 شيعي 1 درزي 1 أرمن كاثوليك 2 أرمن أرثوذكس

إنّ المشاكل المتأصلة للنظام الطائفي قد سبق لها ونوقِشَت في الورقة الحاليّة (تحت عنوان " تأسيس النظام اللبناني ")، وكوّنت حكماً بأنّ النظام الطائفي غير عادل لأنّه مؤسس على قاعدة معلومات خاطئة، لكن من المستحيل تصحيح هذه المعلومات- إنّ تنفيذ القيام بإحصاء هو امر غير وارد سياسياً. وعلى كل، فمن الممكن إصلاح القانون الإنتخابي، الذي يتألف في الوقت الحاضر من مشاكل طائفيّة بسبب التعديل والتلاعب بالقانون قبل كل عمليّة إنتخاب.

لم يكن لدى لبنان أي قانون إنتخابي ثابت ومستقر أبداً؛ إذ يتم إعداد قانون جديد قبل أغلب العمليات الإنتخابيّة، وكذلك كان يتم تغيير عدد وحجم المناطق الإنتخابيّة. هكذا كانت الحال قبل إندلاع الحرب الأهليّة في العام 1975، ولا زالت كذلك الآن. ومع إتفاق الطائف العام 1989، فقد بُذِلَ كل جهد لحل المشكلة وذلك بإعلان لبنان ست محافظات، وليكون ذلك الأساس الوحيد لتقسيم المناطق الإنتخابيّة.

إنّ الهدف للتوصّل الى محافظات إنتخابيّة واسعة كان بسيطاً، إذ يكون على المرشّحين في كل منطقة أن يقوموا بإغراء أوسع دائرة إنتخابيّة متعددة المذاهب لأجل الفوز. وعلى كل، فقد تنامى قلق المسؤولين السوريين من حيث أنّ بعض أهم حلفائهم قد يخسرون في الإنتخابات إذا ما أُجبِروا على التنافس خارج مجتمعاتهم المذهبيّة والعشائريّة الضيقة. كما يفضّل السياسيون المسيحيون أيضاً المناطق الإنتخابيّة (القضاء) لأنّهم أقليّة في عدد من المناطق لكنّهم أكثريّة في عدد من المناطق الصغيرة.

إنّ تقسيم المناطق على قاعدة المحافظة الأكبر قد يجعلهم مجبورين بحلفاء وسطاء وكذلك بمرشّحين من مجتمعات أخرى، فمثلاً ففي مناطق ذات أغلبيّة سنيّة قد يكون على المسيحيين الإنضمام الى قائمة ذات أغلبيّة سنيّة. وكذلك الأمر في كل إنتخاب منذ إتفاق الطائف، حيث مرر البرلمان قانوناً غير فيه عدد المناطق وقسّم حدودها الى وحدات سياسيّة لمصلحة جماعات معيّنة، والنتيجة هي نظام مناطقي لا يتبع المحافظة ولا القضاء؛ وبالأحرى، كانت الإنقسامات لأغراض خاصّة، وقد هدفت لزعزعة المعارضين المحتملين لسوريا ولإضعاف المرشّحين المستقلّين. إنّ التلاعب المستمر بالمناطق الإنتخابيّة يؤدّي الى تمثيل أكثر تشويهاً.

إنّ عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد برلماني حسب قانون إنتخابات 2000 يختلف من 12000 الى 47000 صوت، وفي بعض المناطق فإنّ الدائرة الإنتخابيّة التي تُعد أقل من 4000 ناخب تخوّل للتمثيل من خلال طائفتها، بينما في دوائر أخرى تذهب المجموعات التي تُعد أكثر من 10000 ناخب للإقتراع من دون تمثيل طائفي. وهناك مسائل مهمّة أخرى في أي إصلاح لقانون الإنتخاب وهو سن التصويت وتصويت المغتربين. وتتحمّل هذه المسائل مسؤوليّة سياسيّة بسبب الحلول المعروضة المختلفة لصالح المجتمعات المتنوّعة. إنّ تخفيض سن الإقتراع من سن 21 الى 18 سنة قد يكون لصالح المسلمين الذين لديهم نسبة مواليد أعلى وبالتالي يملكون عدداً سكانياً أكثر شباباً. ومن جهة أخرى، فإنّ السماح للمغتربين

بالتصويت قد يحوّل توازن القوّة لصالح المسحيين. إنّ المجتمع الإغترابي كبير جداً ويتألّف من المسيحيين بشكل بارز وقد كان العديد منهم قد رحل عن لبنان قبل العام 1975.

ولقانون الإنتخاب عيوباً أخرى. أوّلاً، ليس هناك من نظام هيكلي متماسك لإصلاح المشروع. إنّ المؤسسات المختلفة سقيمة، وأحياناً تتخطّى كفاءات بسبب شكاوى قضائيّة. ليس هناك من إجراءات محددة بالتفصيل بواسطة التشريع. ثانياً، ليس هناك من نظام لنفقات الحملات الإنتخابيّة، فليس مطلوباً من المرشّحين تقديم أيّة تفاصيل عن مقدار الأموال لحملتهم الإنتخابيّة، حيث يحتكر المرشّحون الأقوياء، الذين يملكون قنوات تلفزيونيّة، البث. ثالثاً، لا يمنع النظام الإنتهاك المتمادي لثروات وسلطة الدولة من قِبَل المرشّحين خلال الإنتخابات. حيث غالباً ما يستخدم المرشّحون الموجودون أصلاً في السلطة التسهيلات وموظّفي الحكومة لصالح حملاتهم ويضغطون على مستخدميهم المدنيين للتصويت لصالحهم.

كما أنّ الإنتخابات في لبنان مشوّهة، بسبب المشاكل التقنيّة التي لم يكن إسنادها الى التشريع وحده. أوّلاً، وفي الممارسة، ليس للبنان صندوق إقتراع سرّي إلزامي. وتقوم القوى الأمنيّة وممثّلي المرشّحين أنفسهم- المسموح لهم شرعاً بالتواجد داخل مراكز الإقتراع- بمراقبة الناخبين وهم يسقطون ورقة إقتراعهم. إنّ غياب ورقة الإقتراع الرسميّة المطبوعة مقدّماً تخلق فرصاً للقيام بالتلاعب، كما أنّها تعرّض بشكل أكبر سريّة التاخب للخطر ويسهّل هذا الأمر، على نحو مفرط، شراء الناخب الأمر الذي يقوم به الجميع. ثانياً، إنّ قوائم الناخبين ليست حديثة، مما يؤدّي الى عمليات الإحتيال. وبينما لا يُسمح للجنود بالتصويت، فإنّ أسماءهم محفوظة في قوائم الناخبين، كما يُدعى بعضهم للتصويت بشكل غير مشروع من قِبَل مرشحين أقوياء. ثالثاً، وبينما يتعهّد القانون أيضاً بأن يكون يوم الإنتخاب هو نفسه في كل المناطق، فإنّ الإنتخابات النيابيّة عادة ما تكون متعاقبة بالترتيب. وبذلك، وبينما تكون النتائج معروفة في المناطق الأولى، فإنّ عمليّة شراء الأصوات والتلاعب الإنتخابي تصبحان أكثر شدّة في المناطق الباقية.

إنّ مشاكل قانون الإنتخاب اللبناني مُعترف بها بشكل واسع، كما أنّ هناك إجماع متنامي على أنّ قانون الإنتخاب بحاجة الى مراجعة عاجلة، إلاّ أنّ هناك خلاف كبير حول تشكيل قانون إنتخاب عادل لا يقسّم البلد الى أجزاء. وقد وعد البرلمان الذي أُنتُخِبَ في العام 2005 أن يعطي هذه المسألة الأولويّة. وقد وافق مجلس الوزراء في 8 آب على تشكيل لجنة وطنيّة مستقلّة لرسم قانون إنتخابي.

وقد تمّت مناقشة المسألة بصراحة من قِبَل الشعب اللبناني ومنظّمات المجتمع المدني وأهّمها المنظّمة اللبنانيّة للإنتخابات الديمقراطيّة. إنّ المشكلة تكمن في إستنباط قانون يكون مقبولاً من أغلب الشعب كقانون عادل مما يخفّض من التوتّر الطائفي. وأحد العروض هو الإنتقال الى نظام التمثيل النسبي، وهذا سيكون في خط إتفاق الطائف الذي يدعو البرلمان الى سن قانون إنتخاب جديد يسمح للمرشّحين لمجلس النواب أن يتم إنتخابهم على أساس وطني بدلاً من طائفي مع مجلس شيوخ مركّب من صفوف طائفيّة، وقد يتم إقتصار سلطات مجلس الشيوخ على " المسائل الحاسمة ".

إنّ نظام التمثيل النسبي قد يجعل الإنتخابات اللبنانية أكثر عدلاً الى حد أنّه قد يسمح بتمثيل متساوٍ للناخبين، وقد يبدأ بتقويض السمة الطائفيّة للإنتخابات اللبنانيّة بواسطة إجبار المرشّحين على تشكيل حلفاء جدد عبر الطيف السياسي. وتعمل أنظمة التمثيل النسبي على نشر المنافسة بين المجموعات السياسيّة بدلاً من المرشحين المنفردين، كما أنّه قد يشجّع التمثيل النسبي المرشحين حسب برنامج سياسي خاص بهم؛ إن لم تكن هويّة المرشّح الطائفيّة كافية للفوز بالأصوات، فإنّ عليها أو عليه أن يخاطب مصالح الناخبين ويتجاوز هويّته. وقد يقدّم التمثيل السنبي للمرشحين المستقلين أيضاً فرصة أفضل لحضور ما على الأقل في البرلمان، ويقلل من قدرة التحالفات الواسعة على السيطرة، كما يفعل هؤلاء في النظام القديم- الجديد. وقد يعبّد التمثيل النسبي الطريق للتجديد المتدرّج للنخبة السياسيّة اللبنانيّة بواسطة السماح لدم جديد بالدخول الى معترك السياسة وخلق قوى محرّكة جديدة.

<u>- الإصلاح الإقتصادي</u>

من المستحيل وضع تصوّر لإستراتيجيّة حتّى ولو لإصلاح سياسي محدود في لبنان من دون إصلاح إقتصادي. إنّ الكوارث الإقتصاديّة للبلد هي، الى حد كبير، من نتائج أزمة السلطة كما هي من نتاج نظام المحسوبيّة على أساس طائفي، إنّ تخطّي القوى الصانعة للسياسة والقفز فوق المسؤوليات والفساد المنتشر أعاق نشوء سياسات إقتصاديّة متماسكة وهيكليات مؤسساتيّة فعالة في القطاعات العامّة والخاصّة. وإنّ المشاكل الإقتصاديّة، أكثر من أيّة مسألة أخرى، تعطي شعوراً ملموساً للمواطنين بالإستبداد، الفساد، وبالحالة غير الفعالة للسياسة العامّة المُبتكرة في لبنان، وبذلك فإنّ الإصلاح السياسي والإقتصادي أمران يتممان بعضهما البعض. وقد يؤدّي الإصلاح السياسي الى الإصلاح الإقتصادي، إلاّ أنّ بعض الإصلاحات الإقتصاديّة يمكن سنّها أوّلاً لتسهيل التغيير السياسي.

وقد برهنت التجربة حول العالم أنّ ليس هنالك من إرتباط أوتوماتيكي بين الإصلاح الإقتصادي والإصلاح السياسي. وعلى خلاف الإصلاح الأمني والتشريع الإنتخابي الجديد، فإنّ الإصلاح الإقتصادي ليس ضمانة على أنّه سيساعد لبنان على التقدّم نحو الدمقرطة. وعلى كل، ونظراً لأنّ الإصلاح الإقتصادي هو عمل سياسي في أساسه، لأنّه يعمل على تغيير توزيع المكاسب في المجتمع، فإنّ الإصلاح المهم سوف يشجّع على التحوّلات في النظام السياسي اللبناني.

ويملك الإقتصاد اللبناني سجلاً متنوّعاً. فمن الجانب الإيجابي يُعتبر الإقتصاد المحلي مرن جداً، كما برهن على ذلك في الحرب الأهليّة، وبالرغم من الضربات التي تلقاها، فقد نجا الإقتصاد وذلك بفضل المقدار الكبير من حوالات المغتربين، قطاع المقاولات الخاص والرفيع والمجتمع المدني النابض بالحياة. وعقب الحرب الأهليّة، كرّس المسؤولون جهوداً ومصادر ضخمة لحملة عاجلة وملحّة لعمليّة إنقاذ مالي وإقتصادي. وكان مشروع إعادة الإعمار الضخم قد أُطلِقَ لإعادة بناء البنى التحتيّة المتضررة. وكانت السياسة الإقتصاديّة الكبرى قادرة على التقليل من وقع التطورات السياسيّة السلبيّة على الإقتصاد الوطني وحافظت على إستقرار سعر صرف تبادل العملات. وإستمرّ القطاع الخاص بكونه قطاعاً حيوياً في حقلي التعليم والمصارف مع تحسّن في المحيط التنظيمي لقطاع المصارف. ويتمتّع البنك المركزي اللبناني بمصداقيّة عالية، إلاّ أنّ هناك جنباً ثالثاً متدنياً للإقتصاد اللبناني أيضاً. فمنذ العام 1995، بدأت نسبة النمو الإقتصادي تنحدر وتراكم الدين العام منذ نهاية الحرب الأهليّة في العام 1990. ونشرت وحدة المعلومات الإقتصاديّة أنّ إجمالي الناتج المحلي (GDP) قد ينمو بنسبة 2 بالمئة فقط في العام 2005. ويقدّر الدين العام بـ 36 مليار دولار، وهو الأعلى في العالم ويتناسب مع GDP: 165 بالمئة.

إنّ مستوى الدين يهدد الإستقرار المالي المحلي. وقد أجبر ذلك الحكومة على السعي لنيل مساعدات خارجيّة بشكل متكرر، كما إنعكس ذلك في مؤتمرَي باريس (1) عام 2001، وباريس (2) عام 2002، حيث إجتمعت الحكومة مع المانحين الدوليين للبحث في مساعدة ثنائيّة لإعادة هيكلة ديون الدولة بنسب فوائد أكثر تدنياً.

لقد كان الإصلاح الإقتصادي في صلب النقاش منذ نهاية الحرب الأهليّة، وقد لام النُقاد رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ووزير ماليّته فؤاد السنيورة على الطريقة الإقتصاديّة في فترة ما بعد الحرب، وذلك بسبب تراكُم الديون وشجبوا التشديد المفرط على المسائل الماليّة والإقتصاديّة على حساب الأبعاد الإقتصاديّة- السياسيّة، المؤسساتيّة، والتنظيميّة للتطوّر. وإستشهدوا بالظلم المتزايد في الدخل وتوزيع الثروة، تعرية البيئة، التطوّر غير المتساوي بين المناطق والصعوبة المتزايدة لظروف المعيشة لأغلبيّة اللبنانيين. ويُثمّن المدافعون عن الحريري مشروعه ويقولون أنّه لم يُسمح له أبداً تنفيذ رؤيته الإقتصاديّة سبب الخلافات الحادّة مع الرئيس إميل لحود والداعمين له.

وبصرف النظر على من يقع اللوم بالنسبة للمشاكل الإقتصاديّة الحاليّة للبنان، فإنّ الواقع هو أنّ هيكليّة الحكومة اللبنانيّة أثبتت عجزها عن تعزيز التطوّر الإجتماعي والإقتصادي الثابت. كما أنّ إحدى المشاكل الرئيسيّة هي غياب سياسة متماسكة طويلة الأمد تركّز على مصلحة الشعب، وقد أصبح هذا الغياب واضحاً في كل أوجه الحياة اللبنانيّة بدءاً من التنفيذ غير الوافي للقوانين والأنظمة الى الإستغلال غير الشرعي للثروات الطبيعيّة الى الفوضى المدنيّة والتخطيط الريفي. كما أنّه ليس هناك من تمييز واضح بين المصالح الخاصّة للاعبين السياسيين ومصالح الشعب. وفي نفس الوقت، فإنّ طبيعة النظام اللبناني تجعل من الصعب الإمساك بالمسؤولين الحكوميين ومحاسبتهم وتحميلهم المسؤوليّة النهائيّة.

إنّ الإصلاح الإقتصادي الكبير وتعقيداته السياسيّة الأوضح يتمثّل في الخصخصة. وكانت هذه من أكثر المسائل المثيرة للنزاع في لبنان منذ نهاية الحرب. وفي آخر أربع سنوات له كرئيس للوزراء، دفع الحريري بالخصخصة عن طريق التأسيس للمجلس الأعلى للخصخصة، والذي كان مسؤولاً عن عمليّة الإرشاد لذلك، كما بالتعهّد في مؤتمر المانحين في باريس (2) في العام 2002 بخصخصة قطاع الإتصالات ومؤسسة الكهرباء ومؤسسات أخرى للدولة. وقد تمّت مناقشة المسألة ثمّ وُضعَت لاحقاً ومراراً على الرف من قِبَل مجلس الوزراء ولم يتم التوصّل أبداً لأي إتفاق. وعقب إغتيال الحريري في 2004، تمّ حل المجلس الأعلى للخصخصة.

وبينما أصبح قطاع الطاقة عبئاً أكبر على الدولة، وذلك بالتزامن مع عدم الفعاليّة والكلفة الباهظة، إنتقلت مسألة الخصخصة مرّة أخرى الى واجهة المناقشات. وبعد إنتخابات 2005، أعلن رئيس الوزراء السنيورة عن خطط طموحة للخصخصة للشركات التي تملكها الدولة. وغذا تمّ إطلاق هذه العمليّة، فإنّ التوقعات لذلك ستكون معززة بالتقليد اللبناني من الحريات الإقتصاديّة وبنتائج ديناميكيّة القطاع الخاص.

إنّ التعقيدات السياسيّة للخصخصة ظاهرة في تجربة مؤسسة كهرباء لبنان وهي الشركة التي تمتلكها الدولة والتي تؤمّن التيار لأغلب البلد. وبسبب سوء الإدارة والفساد، فإنّ هذه الشركة مستمرّة بالوقوع تحت الخسائر في الوقت الذي تطلب

فيه تعرفة أسعار هي من أعلى النسب في العام. وفي العام 2004، ذهبت 9 بالمئة من النفقات العامّة التي لا علاقة لها بالدين لتغطية الخسائر التشغيليّة لشركة كهرباء لبنان. وإقتصادياً، فلا معنى لخصخصة الشركة.

وعلى كل، إنّ شركة كهرباء لبنان مصدر قوي للمحسوبيّة السياسيّة. ثانياً، قد تتطلّب الخصخصة تطوير هيكليّة العمل الشرعيّة والإداريّة العامّة وحكم القانون في لبنان. ثالثاً، وهو الأمر الأكثر أهميّة، إنّ الإتفاق على الخصخصة قد يضع نهاية للشلل الحالي لعمليّة صنع القرار ويفتح الطريق لتغييرات أخرى.

إلاّ أنّ تصميماً وتنفيذاً هزيلاً لبرنامج الخصخصة قد يكون له عواقب سلبيّة كما حصل وظهر في أوروبا الشرقيّة، آسيا الوسطى، وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط.

إنّ إدارة برامج الخصخصة بشكل بائس يمكن أن يزيد المحسوبيّة والفساد بدلاً من أن يقلل منهما. ويفتقر لبنان حالياً الى الأدوات لتنظيم الصناعات الخاصّة ولمنع الخصخصة من أن تصبح لا شيء أكثر من إبدال فساد الدولة العام بالفساد الخاص. وبينما قام رئيس الوزراء السنيورة بإيجاد جسم منتظم للإشراف على خصخصة المؤسسات الصناعيّة التي تملكها الدولة، فإنّه لم يكن هناك من نقاش حول إيجاد جسم منظّم للعمل ككلب حراسة للقطاع الخاص. وبعد، إنّ برنامج خصخصة ناجح هو الذي يدعو لأجل نظام من شبكات الأمان الإجتماعيّة تكون مصممة لإستيعاب بعض قطاعات الأهالي.

إنّ الإصلاح في القطاع الإقتصادي لن يكون أمراً سهلاً، لأنّه في النهاية سوف يؤثّر على المصالح الخاصّة. وبذلك، فإنّ التغيير سوف يأخذ مكانه في حال كان هناك الكثير من الضغط الشعبي لأجل التغيير. وبعد...إنّ وضع الكثير من المسائل على الطاولة على تقويض كل خطوة على طول الطريق لذلك.

دور الممثلين الفاعلين الدوليين

من المستحيل مناقشة الإصلاح في لبنان من دون مناقشة النفوذ الدولي. إنّ لبنان عالق وسط عاصفة دوليّة بسبب التوتّر المتصاعد بين سوريا والمجتمع الدولي. وإنّ إحتمالات إصلاح لبنان اليوم هي نتيجة الإنسحاب السوري الذي لم يكن ليحدث لولا الضغط المفروض من قِبَل الولايات المتّحدة، فرنسا والعربيّة السعوديّة. ونتيجةً للإنسحاب السوري، فإنّ لبنان بحاجة الى دعم دولي لتنفيذ الإصلاحات. وعلى كل، فإنّه يمكن للسياسات الخاطئة من قِبَل الممثلين الدوليين أن تقوّض هذه العمليّة، ويمكنهم أن يساعدوا بالإصلاح بواسطة الإستمرار بحماية لبنان ضد التدخّل السوري غير المناسب، إلاّ أن عليهم أن يفهموا أيضاً أنّ لبنان كان متأثراً بعمق بسوريا لأسباب تاريخيّة وجغرافيّة واضحة، وأنّ هذا الأمر لن يتغيّر رغم إنسحاب الجيش السوري.

وتستمر سوريا بممارسة نفوذ قوي في لبنان من خلال عدّة حلفاء كحزب الله، كما أنّ سوريا كانت قد رعت مجموعات فلسطينيّة ذات وجود مسلّح في لبنان، وهناك تقارير عن وجود مخابراتي سوري لا يزال مستمراً.

وبما أنّها تواصل القيام بمصالحها في سوريا، فإنّ على الولايات المتّحدة أن تأخذ بعين الإعتبار كيفيّة تأثير سياستها تجاه سوريا على لبنان. كما أنّ على الممثلين الدوليين القبول بحقيقة أنّ عمليّة الإصلاح في لبنان لا يمكن أن تبدأ من دون مقاربة المسائل الكبرى- النظام الطائفي ونزع سلاح حزب الله بشكل خاص- إلاّ أنّه يجب مقاربة هذه الأمور بمقدار أكبر من المتابعة وبأسلوب غير مباشر.

وبذلك، فإنّ هناك مسائل معيّنة لا يجب على المجتمع الدولي وخاصّة الولايات المتّحدة وأوروبا ملامستها حالياً. ويمكن للولايات المتّحدة وأوروبا خاصّة أن يساعدا بإستكمال الهدف للمدى الطويل، أي لبنان أكثر ديمقراطيّة من خلال الدعم الديبلوماسي والتقني للقيام بالإصلاح في مجالات الأمن، قانون الإنتخاب والإقتصاد. وإنّه من الجوهري، عند تقديم هذا الدعم، أن لا تتخطّى الولايات المتّحدة وأوروبا حدودهما. إذ أنّ هناك حالة واسعة من فقدان الثقة بالمصالح الخارجيّة في لبنان مع ما تقدّم من تاريخه الصاخب والمضطرب بالتدخلات الخارجيّة.

إنّ التدخّل المُتصوَّر والهزيل للولايات المتّحدة والبلدان الأوروبيّة في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة سيشعل التوترات المحليّة ويقوّض أولويات الإصلاح الإقتصادي. أمّا بخصوص الإصلاح الأمني، وبسبب تعقيد مسألة نزع سلاح حزب الله، فلا يجب على الحكومة الأميركيّة تبنّي مقاربة جانبيّة ومتدنية، بل إعادة التشديد على أنّ موضوع وضع حزب الله النهائي يجب أن يُحل بواسطة اللبنانيين. كما يجب على الولايات المتّحدة القبول بأنّ نزع سلاح حزب الله لا يمكن أن يتم إلاّ بأسلوب تدريجي ومتعاون، وبالتشاور الكامل مع حزب الله نفسه. وبالتأكيد، أنّه إذا ما قامت الحكومة الأميركيّة بدفع الحكومة اللبنانيّة بشكل قوي جداً لتنفيذ هذه المسألة، فإنّ نسيج الدولة نفسها قد يتفسّخ. إنّ هذا الموضوع مثير جداً للنزاع. إذ يعتبر أغلب اللبنانيون أنّ حزب الله منظّمة شرعيّة، كما أنّهم مدينون له بدفع إسرائيل خارج لبنان وقد رفضت أغلب

المجموعات السياسيّة، صراحة، تنفيذ بند قرار الأمم المتّحدة رقم 1559 بخصوص نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى.

وبينما يتم إحترام الحساسيّة اللبنانيّة المتعلّقة بهذه المسألة، فغنّ على الولايات المتّحدة أن توضّح أنّ حزب الله ليس مسألة لبنانيّة خالصة، ومن أنّ نزع سلاحه يمكن ان يحدث فقط في سياق التقدّم نحو إتفاقيات سلام لبنانيّة- إسرائيليّة وسوريّة- إسرائيليّة. كما أنّ قدر حزب الله مرتبط أيضاً بالمجموعات الفلسطينيّة المسلّحة في مخيّمات اللاجئين وقواعدها الموجودة في لبنان. وكحزب الله، فقد تمّ إستثناء المجموعاتت الفلسطينيّة في إتفاق الطائف من نزع الأسلحة. ومع إفتقار الحكومة اللبنانيّة الى القوّة لنزع أسلحة هذه المجموعات، فإنّ على المسألة أن تكون جزءاً من إتفاق سلام إقليمي شامل.

كما أنّ مسألة حزب الله هي بشكل خاص مسألة حساسة، لأنّها قد تكسر الإجماع الدولي حول لبنان، إذ يجب على الولابات المتّحدة أن تتجنّب الخلاف مع فرنسا بحيث لا يشكّل نزع سلاح حزب الله أولويّة، وقد برهنت الحكومة الأميركيّة حتّى الآن عن حساسيّة تجاه هذه المسألة المعقّدة.

وبسبب دوره، فعلى الإتحاد الأوروبي، الذي يتمتّع بمصداقيّة أكبر من الولايات المتّحدة في لبنان، أن يستمر بالمشاركة في الحوار مع حزب الله حول العروض الأخيرة لدمج جناحه العسكري داخل وحدة إحتياطيّة في الجيش اللبناني. وقد سلّمت الأمم المتّحدة والإتحاد الأوروبي بهذه العروض حتّى أنّ بعض مسؤولي حزب الله قد رجعوا الى هذه المسألة. ولأجل المحافظة على هذه الثقة، فإنّ على الإتحاد الأوروبي أن يقاوم الضغط الأميركي والإسرائيلي لوضع المجموعة على لائحته للمنظّمات الإرهابيّة.

وفي مجالات أخرى من الإصلاح الأمني، يمكن للمجتمع الدولي أن يكون مفيداً جداً، كما برهن في عمليّة التحقيق الدولي بإغتيال الحريري. لقد كان التحقيق نقطة تحوّل في التناريخ اللبناني: فللمرّة الأولى، قام القطاع الأمني بتوجيه رسالة سياسيّة قويّة وهي أنّه سيكون هناك محاسبة. إنّ إعتقال مدير الأمن العام السابق جميل السيّد في 30 آب 2005، ورئيس قوى الأمن الداخلي السابق علي الحاج ورئيس المخابرات العسكريّة السابق ريمون عازار ورئيس الحرس الجمهوري مصطفى حمدان، كان نقلة دراماتيكيّة مثيرة على هذه الجبهة. وعلى كل، فمن الضروري أن لا يتم النظر الى المساعدة الأمنيّة كمساعدة مسيّسة. إنّ المنظّمات الأوروبيّة كـ Geneva Center for The Democratic Control of Armed Forces هي الأنسب لهذا الدور، لأنّها- وعلى خلاف الحكومة الأميركيّة- يمكنها تأمين مساعدة تقنيّة لمسائل الإصلاح الأمني خارج نطاق سلطة وزارتي الدفاع أو الخرجيّة.

وفي مجال إصلاح قانون الإنتخاب، فإنّ على كل من الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي أن يشجّعا فتح النقاش حول القانون الإنتخابي لناشطي المجتمع الأهلي وخبراء قانون الإنتخاب. وبينما يجب أن يكون الإصلاح أولويّة في العمليّة اللبنانيّة، فإنّه يجب على الولايات المتّحدة وأوروبا تقييم دعمها لإصلاح إطار العمل الإنتخابي، تأمين المساعدة التقنيّة عندما تُطلب وتسهيل الحوار.

لقد سبق للإتحاد الأوروبي أن تورّط وبشكل مباشر في مهمّة مراقبة الإنتخابات، ونادى عدّة مرات بإصلاح إطار العمل الإنتخابي كلّه، كما قدّم توصيات معيّنة. وقام الإتحاد الأوروبي أيضاً بتقديم مساعدة تقنيّة وماليّة للبنان لإصلاح قانون افنتخاب قبل الإنتخابات العامّة المقبلة كجزء من جهوده لتجديد الشراكة الأوروبيّة- الشرق أوسطيّة، والتعهّد بإلتزام اقوى لدعم الإصلاح السياسي في المنطقة.

أمّا من جهة الولايات المتّحدة، فإنّ منظمات كـ (International Foundation for Electoral Systems (IFES و
(National Democratic Institute (NDI قد سبق لها وإشتركت في العمليّة بواسطة تدريب مراقبين محليين وبالعمل مع أعضاء البرلمان. ويجب أن تستمر هاتان المنظّمتان (NDI, IFES) بالعمل مع مجموعات محليّة كالمنظّمة اللبنانيّة للإنتخابات الديمقراطيّة لتأمين خبرات تقنيّة للإصلاح الإنتخابي ولتسهيل الحوار بين القوى السياسيّة المختلفة. وعلى كل، إنّ فوائد دعم كهذا تُعتبر متواضعة نسبياً، وليس واضحاً لأي مدى يمكن للحلول التقنيّة، كإعادة تقسيم المحافظات، أن تذهب بإتجاه حل مسألة مسيّسة بشدّة كالإصلاح الإنتخابي.

ويستطيع المانحون القيام بشيئين: تأمين إطار عمل متعاون للإصلاح افنتخابي وتسهيل الحوار. أمّا الباقي، فيعتمد على الإستعداد السياسي للبنانيين أنفسهم للإستثمار في هذه العمليّة.

وفي عمليّة الإصلاح الإقتصادي، يمكن للولايات المتّحدة وأوروبا أن تلتمسا الدعم للحكومة الجديدة لمساعدة لبنان بمشكلة دينه العام. وعلى كل حال، فقد يرفض المانحون الدوليون القيام بإنقاذ إقتصادي للبنان مما قد يؤدّي الى تطويل الأزمة فحسب.

إنّ مؤتمر باريس (2) الذي جمع مبلغ 4,4 مليار دولار أميركي في عمليّة دعم مالي للبنان قدّم صفقة إصلاحات واسعة كشرط لإعادة جدول الدين. وتشمل التعديل المالي (بخزينة الدولة)، إعادة الإعمار وخصخصة المشاريع العامّة، تشجيع الإستثمار وتعزيز الشفافيّة. وقد سهّل ذلك الضغوط الفوريّة على الميزانيّة وبذلك هو يقوّض برنامجه الإصلاحي الملح ويسمح بعودة فتح الإنقسامات الواسعة حول السياسة الإقتصاديّة داخل فريق النخبة (السياسية).

يجب على المانحين أن يتجنبوا الصفقة الماليّة الدوليّة، التي، وببساطة، تعمل على إرجاء القرارات الصعبة التي يجب إتخاذها؛ بالأحرى، عليهم المساعدة لإبتكار إستراتيجيّة إقتصاديّة واضحة تتكيّف أكثر مع المساعدات. وقد أرسل البنك الدولي فريقاً الى لبنان، إلاّ أنّه شدد على أنّه لن يمنح المساعدات إلاّ إذا كان هناك برهان عن الإصلاحات في إتجاه الخصخصة وعن تخفيض حجم القطاع العام.

وعلى الولايات المتّحدة وفرنسا أن ترسلا تحذيرات واضحة الى لبنان من أنّ البلد لن يحصل على أيّة مساعدة إلاّ إذا تحققت الإصلاحات الإقتصاديّة المؤسساتيّة. ومن خلال إتفاقيات إتحاد الشراكة الأوروبيّة- الشرق أوسطيّة، يكون الإتحاد الأوروبي مرتبطاً بعمق في عمليّة الإصلاح الإقتصادي في لبنان. إنّ إتفاق الإتحاد الأوروبي- الشرق أوسطي، المُوقّع في حزيران 2002

(وينتظر المصادقة عليه) يمكن أن يكون له تأثير إيجابي بما أنّه يؤيّد دوراً أكبر للقطاع الخاص ويشجّع على إطلاق الإصلاحات التشريعيّة لجعل الإصلاحات الإقتصاديّة الكبرى كما والسياسة المتعلّقة والمطلوبة من قِبَل الشراكة الأوروبيّة- الشرق أوسطيّة ممكنة. وعلى كل، ومن خلال هذه العمليّة، يجب أن يدرك الإتحاد الأوروبي أنّ عمليّة التحرر الإقتصادي ليست بديلاً عن السياسات المصممة لتشجيع التطوّر الديمقراطي. وقد إتّبع الإتحاد الأوروبي منذ الثمانينات، سياسة "الإقتصاد أولاً"، والتي تفترض أنّ الإصلاح الإقتصادي وبناء قدرة الإدارة الإقتصاديّة وسعة السوق يمكن أن يتدفّق بشكل إصلاح سياسي أوسع في منطقة الشرق الأوسط. وبعد عشر سنوات من إطلاق الشراكة الأوروبيّة- الأوسطيّة، فإنّ افتحاد الأوروبي يعيد تقييم ذلك الإفتراض بعدما تمّ تشويهه عن طريق تجاربه في عدد من بلدان المنطقة. ولأجل أن تبقى الشراكة الأوروبيّة- الوسطيّة وثيقة، فإنّ عليها أن تقارب الإصلاح الإقتصادي مقاربة مفعمة بالقوّة للتغيير، ويتضمّن ذلك التشديد على الإصلاح السياسي.

ويمكن للولايات المتّحدة وأوروبا أن تلعبا دوراً حاسماً في الإصلاح السياسي في لبنان، إلاّ أنّ مهمّتها ليست سهلة، إذ عليهما أن تركزا على إستقرار الوضع المتقلّب في لبنان، وأن تأخذا بعين الإعتبار كيف يمكن أن تؤثّر سياستهما تجاه سوريا على هذا الهدف ومع التحقق من أن ليس هناك من توقعات في المدى المنظور لدولة لبنانيّة لا طائفيّة وعلمانيّة، فإنّ عليهما الدفع قدماً بإصلاحات تتوجّه الى العيوب الأساسيّة في النظام الطائفي، كما أنّ عليهما أن تدركا أيضاً أنّ المسائل الحساسة كمسألة نزع سلاح حزب الله لا يمكن التعمال معها بشكل حاسم ونهائي في المستقبل القريب.